الأهرام

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

السلام على حساب «وحدة السودان»:

لا " عتاب " ولا مراهنات فى الأمن القومى !

عبدالله كمال

حتى الآن لم يصدر رد فعل رسمى مصرى على هذا «الاتفاق الغامض» والمفاجئ الذى وقعته حكومة السودان مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان. ومن الطبيعى ألا يصدر أى رد فعل فى ضوء «الكتمان المتعمد» الذى أحيط به الاتفاق.. وتضارب ما يتردد حوله على ألسنة الأطراف السودانية المختلفة فى وسائل الإعلام.. وهو ما سيحاول أن يوضح أبعاده «على عثمان طه» نائب الرئيس السودانى خلال لقائه مع الرئيس مبارك غدا.. حسبما أُعلن.

نائب الرئيس السودانى يأتى إلى القاهرة بعد أسبوع كامل من توقيع الاتفاق، لكن وزير الخارجية السودانى كان قد قال قبل أيام أن «مصر على علم كامل بما تم».. وهو ما نفاه أحمد ماهر وزير الخارجية حين قال: «إننا لا نعرف عن هذا الاتفاق سوى ما يتم تداوله فى وسائل الإعلام».

ولاشك أن غالبية المسئولين والمعلقين السودانيين – على اختلاف توجهاتهم – يتبنون موقفا خاطئا حين يظنون أن المتوقع من مصر هو «بعض العتاب» بسبب هذا «الكتمان المتعمد» الذى أحيط به الاتفاق. ففضلا عن أنه لا مكان لهذه الكلمة العاطفية «العتاب» فى مسائل الأمن القومى، فإن هؤلاء يتجاهلون الحقائق التاريخية والجغرافية والمصالح المائية والأهمية الاستراتيجية للسودان فى مصر، بالإضافة إلى أن هؤلاء يتغافلون عن حقيقة أن مصر استضافت سكانيا نحو أربعة ملايين سودانى «شمالى وجنوبى».. دفعتهم ظروف الحرب والأوضاع الاقتصادية والسياسية الطاحنة إلى ترك بلادهم، حيث وجدوا فى مصر كل ترحاب.. وهو ما يعنى أن مصر عانت بدورها من جراء تلك الحرب بالإضافة إلى تضرر مصالحها بأكثر من شكل وأسلوب طوال تلك السنوات المريرة.

إن «الكتمان المتعمد» ليس هو الأمر المثير للدهشة والريبة فى ذلك الذى تم، ولكن أيضا عمق دلالاته، بداية من اسم وتوصيف الاتفاق وحتى أهدافه الغامضة، فحتى الآن يسمى ما جرى التوقيع عليه مرة بأنه «اتفاق»، ومرة بأنه «مجرد بروتوكول»، ومرة بأنه « إطار غير نهائى»، إلا أنه أيا ما كان توصيفه – وتلك هى النقطة الأهم – وافق على أن يتم تقرير مصير جنوب السودان فى استفتاء عام يتم بعد ٦ سنوات.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نعم، لا أحد ضد السلام، ولكن أيضا لا يمكن أن تكون وحدة السودان محل رهان انتخابى، فى أرض غير محددة، ووفق شروط غير واضحة، كما بدا مما تم تداوله حول هذا الذى تم، وفى الأيام الماضية حاول بعض المسئولين السودانيين الدفاع عن تلك النقطة حين قالوا أن فترة الست سنوات تستلزم مجهودا سوف يقومون به لإقناع الجنوبيين باختيار الوحدة فى الاستفتاء المزمع، بدلا من أن يصوتوا لصالح الانفصال، وهو أمر يعنى بوضوح أن هناك «مغامرة تاريخية» بمصير دولة، ولن نقول مقامرة غير محسوبة.

وإذا ما افترضنا جدلا أن هذا الكلام أقنع أحدا، فمن الذى سوف يحاسب السلطة السودانية لو أنها فشلت فى إقناع الجنوبيين – بعد ست سنوات – باختيار الوحدة لا الانفصال.. ثم إذا كانت هذه السلطة تعانى عمليا من أزمة اقتصادية طاحنة، تؤثر حتى على الشماليين وتدفعهم للهجرة، ما بالنا بالجنوب وهو غير خاضع للسيطرة، ومملوء بالأصابع المعلنة والسرية لأطراف دولية ودينية مختلفة، كلها تساند الأفكار الانفصالية قولا وعملا!

والأكثر إثارة للدهشة أن بعض المسئولين السودانيين يجد فى نفسه القدرة لكى يتحدث عن دور مصرى فى تنمية الجنوب لإقناع الجنوبيين بالوحدة.. دون أن يتساءل كيف يمكن أن تصلح مصر فى ست سنوات ما أفسده البعض فى عشرين سنة.. وكيف يمكن أن تدفع مصر ثمن – أو جزءا من ثمن – اتفاق لم تشارك فيه ويخالف توجهاتها المعلنة.. وهى توجهات قومية عربية لا جدال فيها.

ثم إذا كان مجرد «الاتفاق المبدئى» قد أحيط «بالكتمان المتعمد» وتجاهل «المبادرة المصرية الليبية» التى اشترطت حماية وحدة السودان واحترام تنوعه العرقى، ما بالنا إذن بما يمكن أن يحدث فيما بعد، وإذا كانت كافة التقارير تتحدث عن خضوع الأطراف الموقعة على ما جرى وتم لضغوط دولية – تحديدا أمريكية – فضلا عن إغراءات ووعود، ما بالنا أيضا باحتمالات الخضوع لضغوط وإغراءات أخرى فيما يلى ذلك تنسف أى جهد تنموى منتظر.

صحيح أن اعتبارات الأمن القومى – كما نراه نحن – تستوجب ألا تترك مصر السودان وحيدا أمام الضغوط التى يتعرض لها.. ولكن ما هى الضمانات التى تؤكد أنه لن يضحى مجددا بمسائل مصيرية ثابتة أمام أية ضغوط أو إغراءات جديدة.. متصورا أن رد فعل الشقيقة مصر لن يزيد على مجرد العتاب!

ولو أن أى مراقب تجاهل عدم ديمقراطية الاتفاق، واستغناء من وقعوا عليه عن كل القوى السودانية الأخرى بما فى ذلك الشمالية والجنوبية، كيف إذن يمكن تجاهل أن الاتفاق لا يختلف كثيرا عن ملامح اتفاق آخر وقعه منذ فترة حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية مع «جون قرنق» وفيه وافق على انفصال جنوب السودان، قبل أن يحدث الصدام الكبير مع الرئيس البشير ويسجن الترابى، فهل هذا يعنى أن هناك خيوطا خلفية لم تزل تربط بين الجانبين – البشير والترابى– أم أن هناك توافقا فى الأفكار ونزاعا فى النفوذ؟!

أخيرا.. نختتم هذا بدعاء إلى الله بأن يرزق «فلسطين» بترولا حتى تتحرك الجهود الدولية بسرعة وكثافة للوصول إلى حل، إذ إن البترول فى جنوب السودان كان هو العامل المشجع الأول للضغط على الجميع كى يتم الاتفاق. ■

Email: abdullah_Kamal@hotmail.com

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية